نتائج الملتقى (البيان الختامي)

بعد عقد فعاليات الملتقى، وبعد استعراض التجارب والخبرات والنقاشات المتعمقة حول التحديات التي تواجه صناديق الثروة السيادية في التوفيق بين تحقيق عوائد استثمارية فورية ومسؤولياتها تجاه الأجيال القادمة، تم الخروج بالنتائج التالية:

أولاً: في مجال تحقيق التوازن بين العائد والمسؤولية طويلة الأجل:

-**إدراج معايير الاستدامة كأداة لتحسين العائد:** أكد الملتقى أن تطبيق معايير الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) لم يعد ترفًا، بل أصبح ضرورة استراتيجية تعزز استدامة العوائد على المدى الطويل وتقلل من مخاطر الاستثمارات، بما يحقق متطلبات العائد دون الإخلال بحقوق الأجيال.

-**تبني أطر زمنية متعددة لقياس الأداء:** أوصى الملتقى بضرورة تجاوز قياس الأداء السنوي التقليدي، واعتماد مؤشرات أداء تمتد لعقود، تعكس قدرة الصندوق على تنمية الأصول عبر الأجيال، مع وجود آليات واضحة لتحقيق عوائد مرحلية معقولة.

-**تحديد "عائد اجتماعي" للأجيال:** برزت الحاجة إلى تعريف عوائد غير مالية تعود على الأجيال القادمة، مثل الاستثمار في البنية التحتية المستدامة، التعليم، والطاقة المتجددة، واعتبارها جزءًا من "العائد الكلي" للصندوق.

ثانياً: في مجال تعزيز الحوكمة الرشيدة:

-**الفصل الواضح بين الأدوار الاستثمارية والسياسية:** شدد الملتقى على أن استقلالية القرار الاستثماري هي حجر الزاوية للحوكمة الرشيدة، مع ضرورة وجود إطار واضح يحدد مسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ويضمن عدم تدخل الاعتبارات السياسية قصيرة الأجل في تكوين المحافظ.

-**الشفافية والإفصاح المتوازن:** دعا الملتقى إلى مستوى من الشفافية لا يضر بالميزة التنافسية للصندوق، مع الإفصاح الدوري عن مبادئ الحوكمة المطبقة، وفئات الأصول الرئيسية، وكيفية مراعاة مسؤولية الأجيال في استراتيجية الاستثمار.

-**إنشاء لجنة مستقلة لمراقبة حقوق الأجيال:** اقترح الملتقى إنشاء لجنة عليا مستقلة (أو تفعيل دور لجنة المراجعة) تتولى مراقبة مدى التزام الصندوق بمعايير مسؤولية الأجيال، وتقديم تقارير دورية إلى الجهات المالكة (كوزارة المالية أو المجلس الأعلى للثروة).

ثالثاً: في مجال إدارة المخاطر وتضارب المصالح:

-دمج مخاطر الأجيال في نموذج إدارة المخاطر: أوصى الملتقى بتوسيع نطاق إدارة المخاطر لتشمل "مخاطر الأفق الزمني" (مخاطر تعرض أصول الأجيال للتآكل بسبب سياسات استثمارية قصيرة النظر)، ومخاطر الاستدامة طويلة الأجل (كالتغير المناخي).

-آليات صارمة لمنع تضارب المصالح: طالب الملتقى بتطبيق أعلى معايير النزاهة في تعاملات الصندوق، خاصة في الاستثمارات المحلية، مع وضع عقوبات رادعة ضد أي ممارسات تفضل مصالح الحاضر على حساب مستقبل الأجيال.

رابعا: في مجال تحقيق العائد المستدام:

إعادة تعريف مفهوم "العائد المعدل حسب المخاطر طويلة الأجل": خلص الملتقى إلى ضرورة تجاوز مقاييس العائد التقليدية قصيرة الأجل مثل IRR السنوي، واعتماد أطر تقيس العائد الحقيقي على مدى 15-20 سنة على الأقل، مع خصم تكاليف الفرصة البديلة المتعلقة بحماية حقوق الأجيال (كالاستثمار في التحول الطاقي رغم عائده الأولي المنخفض).

الموازنة بين العائد المالي والعائد الاجتماعي للأجيال: أوصى الملتقى بوضع آلية واضحة تضمن أن أي تضحية بالعائد المالي قصير الأجل مقابل استثمارات أطول أمدًا (كالبنية التحتية الخضراء) يجب أن يُقابلها "عائد تضامني بين الأجيال" يُحتسب ضمن العائد الكلي للصندوق، مع الإفصاح عنه في التقارير الدورية.

تنويع مصادر العائد عبر الآفاق الزمنية: دعا الملتقى إلى تقسيم المحفظة إلى شرائح استثمارية:

-شريحة سيولة قصيرة الأجل بعوائد أقل (لتغطية التزامات الخزانة).

-شريحة استثمارية متوسطة الأجل (5-10 سنوات) لتحقيق عوائد تنافسية.

-شريحة استراتيجية طويلة الأجل (أكثر من 20 سنة) مخصصة للأجيال القادمة، مع قبول تقلبات أعلى مقابل عوائد مركبة أكبر.

خامسا: في مجال إدارة السيولة:

-**فصل السيولة التشغيلية عن سيولة الأجيال:** أكد الملتقى على ضرورة إنشاء "صندوقين سياديين داخليين" – الأول للسيولة القصيرة الأجل (لتلبية احتياجات الإنفاق الحكومي الطارئ) والثاني للاستثمار طويل الأجل (غير قابل للمساس به إلا بقانون خاص يحمي الأجيال). يحظر تحويل أموال من الصندوق الثاني لتغطية عجز السيولة الأول إلا بضوابط مشددة وسقف زمني محدد.

-**اختبارات تحمل السيولة عبر الأجيال:** أوصى الملتقى بإجراء اختبارات ضغط دورية تحاكي سيناريوهات صدمات متزامنة (كأزمة مالية عالمية + انهيار أسعار السلع الأساسية) لتقييم قدرة الصندوق على الوفاء بالتزامات السيولة دون اضطراري إلى تصفية استثمارات الأجيال بخسارة.

-**تطوير أدوات سيولة مبتكرة تحمي الأصول طويلة الأجل:** اقترح الملتقى استخدام آليات مثل "إصدار سندات سيادية قصيرة الأجل مضمونة بحصة من أصول الصندوق" بدلاً من بيع الأصول الاستراتيجية، مع اشتراط موافقة لجنة مستقلة تضم ممثلين عن الأجيال القادمة.